جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليـــــا
قسم العلوم السياسية

أداء مجلس الامة الكويتي وأثره على الاستقرار السياسي (١٩٩١-٢٠٢٤)

أطروحة تقدم بها الطالب

حسين محيسن كاظم

إلى معهد العلمين للدراسات العليا وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه في فلسفة في العلوم السياسية / النظم السياسية

بإشراف

الأستاذ الدكتور

زيد عدنان محسن

١٤٤٧هـ ٢٠٢٦م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(" فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ ")

صَدَّقَ اللهُ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ

سورة آل عمران آية (١٥٩)

الاهداء

إلى عزي ومفخرتي وطني العراق

إلى الشهداء والجرحى رمز البطولة والاباء تقديرا واحتراما

إلى أمي الغالية رمز المودة والمحبة مثلي الاعلى حفظها الله تعالى

إلى والدي العزيز وقدوتي (رحمه الله)

إلى أخوتي وأخواتي إلى كل الاهل والاصدقاء

إلى زوجتي واولادي حفظهم الله والى كل من أسهم في اتمام هذا العمل

المتواضع

الباحث

الشكر والتقدير

إنطلاقاً من قول الله عز وجل بسم الله الرحمن الرحيم ((**فأذكروني أذكركم وأشكروا لي**)) صدق الله العلي العظيم...سورة البقرة الآية (١٥٢)

أشكر الله عز وجل الذي انعم علي ووفقني ويسر أمري بفضل محمد وال محمد عليهم افضل الصلاة وأتم السلام في إتمام هذه الرسالة.

لايسعني وأنا أختم هذا الرسالة أن أتقدم بجزيل الشكر والأمتنان الى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور زيد عدنان محسن، الذي تفضل بقبول الأشراف على الدراسة, وإنني حظيت منه الجهد الوفير , والعلم الغزير , وسعت الصدر , وحزم الأمر , فقد كان مهنياً بجد وحق لامانته العلمية وواجبه الاكاديمي فكان لمتابعته المستمرة ألاثر البالغ في أنجاز هذه الدراسة فكان لي نعم الأخ والمعلم ، فأسأل الله عز وجل ان يطيل في عمره ويمده بدوام الصحة والعافية.

وأتقدم بالشكر والتقدير إلى أساتذتي الكرام الأفاضل في معهد العلمين للدراسات العليا لما قدموه لي من النصح والإرشاد . كما أتقدم بجزيل الشكر إلى زملائي وزميلاتي في الدراسة كل من مد يد العون لي .

الباحث

الملخص

تتناول هذه الأطروحة دراسة تأثير أداء مجلس الأمة الكويتي على الاستقرار السياسي في دولة الكويت، إذ يُعد المجلس أحد الأعمدة الأساسية للنظام السياسي في البلاد، ويهدف البحث إلى فهم دور المجلس في تحقيق الاستقرار السياسي من خلال وظائفه التشريعية والرقابية، وتحليل العلاقة بين أدائه السياسي وتأثيره على استقرار النظام السياسي في الكويت، في هذا السياق، يتم التركيز على كيفية تأثير هذا الأداء في تعزيز الديمقراطية وحكم القانون، فضلاً عن تسليط الضوء على التحديات التي يواجهها المجلس في ممارسة دوره الرقابي والتشريعي في ظل الظروف السياسية والاجتماعية المتغيرة.

إن مسألة الاستقرار السياسي تُعد من القضايا المحورية في دراسة أي نظام سياسي، ولا سيما في دولة مثل الكويت التي تتمتع بنظام سياسي فريد يجمع بين الخصائص الأميرية والبرلمانية، إذ يعكس أداء مجلس الأمة بشكل كبير استقرار النظام السياسي، الذي يعتمد على توازن القوى بين السلطات التنفيذية والتشريعية، وقد تناول البحث دور المؤسسة التشريعية في الكويت منذ تأسيسها في عام ١٩٦٢، إذ أنشأ الدستور الكويتي نظاماً قانونياً يضمن المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات الهامة من خلال انتخابات دورية ومؤسسات منتخبة، ما يعكس اهتمام الدولة بتطوير الحياة السياسية وتعزيز المشاركة الشعبية في صنع القرار.

وقد تناولت الأطروحة دور مجلس الأمة في تعزيز الاستقرار السياسي من خلال أبعاده التشريعية والرقابية، وركزت في فصلها الأول على الإطار المفاهيمي للاستقرار السياسي، مع تحديد المؤشرات التي تعكس هذا الاستقرار وعلاقتها بالمؤسسة التشريعية. في الفصل الثاني، تم استعراض النظام السياسي الكويتي وطبيعة المؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي تؤثر على استقرار النظام السياسي. أما في الفصل الثالث، فقد تم تحليل انعكاسات أداء مجلس الأمة على الاستقرار السياسي في الكويت من خلال تحديد آليات عمل المجلس والتحديات التي تواجهه في سياق العمل التشريعي والرقابي.

كما أظهرت الدراسة أن دور مجلس الأمة في الرقابة على الحكومة وفي سن التشريعات يشكل عاملاً محورياً في دعم استقرار النظام السياسي في البلاد، إذ يسهم المجلس في تحسين الشفافية والمساءلة، مما يعزز الثقة بين المواطنين والحكومة، ومع ذلك، فقد تم تسليط الضوء على العديد من

التحديات التي تواجه عمل المجلس مثل ضعف التعددية الحزبية، غياب بعض مفاهيم الديمقراطية الحديثة، بالإضافة إلى التوترات بين الحكومة والمجلس التي قد تؤثر سلباً على استقرار النظام السياسي.

إن الاستقرار السياسي في الكويت يرتبط بشكل وثيق بأداء مجلس الأمة، في حين أن المجلس أظهر قدراً من الفاعلية في تعزيز الاستقرار، إلا أن هناك حاجة ماسة للإصلاحات السياسية المستمرة، ويتطلب ذلك تعزيز التعددية الحزبية، وتوسيع نطاق المشاركة السياسية، بما في ذلك تمكين المرأة والفئات غير الممثلة من ممارسة حقوقهم السياسية، كما يجب أن يكون هناك تطور في الثقافة السياسية في الكويت، بحيث تتيح هذه التغيرات وجود بيئة ديمقراطية قائمة على الحوار والتعاون بين القوى السياسية المختلفة.

في الختام، توصي الأطروحة بتوسيع التعددية الحزبية، وتحقيق مزيد من الشفافية في أعمال الحكومة، وتعزيز المشاركة السياسية عبر تعديل الدستور الكويتي بما يتيح تطوير العمل البرلماني، بالإضافة إلى ذلك، تبرز أهمية تعزيز الثقافة الديمقراطية وفتح المجال للحوار بين جميع الأطراف السياسية، مما يسهم في بناء استقرار سياسي مستدام في الكويت.

فهرست المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة	١-٤
الفصل الأول : الإطار المفاهيمي (الاستقرار السياسي المؤسسة التشريعية)	٥-٤٥
المبحث الأول : الاستقرار السياسي (المفهوم والابعاد والمؤشرات)	٦-٣١
المطلب الأول : مفهوم الاستقرار السياسي والمفاهيم ذات العلاقة	٦-١٤
المطلب الثاني : أبعاد الاستقرار السياسي ومؤشراته	١٤-٣١
المبحث الثاني: المؤسسة التشريعية (المفهوم والوظائف والادوار)	٣٢-٤٥
المطلب الأول : مفهوم المؤسسة التشريعية	٣٢-٣٧
المطلب الثاني: وظائف المؤسسة التشريعية وادوارها	٣٧-٤٥
الفصل الثاني: النظام السياسي الكويتي (الطبيعة والمؤسسات)	٤٦-٨٥
المبحث الأول : طبيعة النظام السياسي في الكويت	٤٦-٦٩
المطلب الأول : المؤسسات الرسمية في الكوٌيت	٤٧-٥٧
المطلب الثاني : المؤسسات غير الرسمية في الكويت	٥٧-٦٩
المبحث الثاني: التطور المؤسسي في الكويت	٧٠-٨٥
المطلب الأول: أبعاد التطور المؤسسي في الكويت	٧٠-٧٧
المطلب الثاني: النخبة السياسية والاجتماعية في الكويت	٧٧-٨٥
الفصل الثالث: انعكاسات أداء مجلس الامة على الاستقرار السياسي في الكويت	٨٦-١٢٥
المبحث الأول: ابعاد وتحديات عملية الاستقرار السياسي في الكويت	٨٦-١٠٧
المطلب الأول: الابعاد التشريعية لعملية الاستقرار السياسي في الكويت	٨٧-٩٦
المطلب الثاني: تحديات عملية الاستقرار السياسي في الكويت	٩٧-١٠٧
المبحث الثاني: اشكالية العلاقة بين مجلس الامة والحكومة الكويتية	١٠٨-١٢٥
المطلب الاول: السلطة التشريعية واثرها على الاداء الحكومي ١٩٩١-٢٠١٢	١٠٩-١١٨

المطلب الثاني: السلطة التشريعية واثرها على الاداء الحكومي ٢٠١٣-٢٠٢٤	١١٩-١٢٥
الفصل الرابع: تقييم أداء مجلس الامة على الاستقرار السياسي في الكويت	١٢٦-١٦٨
المبحث الأول: مؤشرات أداء مجلس الامة على الاستقرار السياسي في الكويت	١٢٧-١٦١
المطلب الأول: مؤشرات الاداء البرلماني لمجلس الامة	١٢٨-١٣٨
المطلب الثاني: مؤشرات الحكم الرشيد في أداء مجلس الامة	١٣٩-١٦١
المبحث الثاني: مستقبل الاستقرار السياسي في الكويت	١٦٢-١٦٨
المطلب الأول: مشهد التقدم	١٦٢-١٦٤
المطلب الثاني: مشهد التراجع	١٦٤-١٦٥
المطلب الثالث: مشهد بقاء الوضع	١٦٦-١٦٨-
الخاتمة	١٦٩-١٧١
الملاحق	١٧٢-٢٠٤
المصادر والمراجع	٢٠٥-٢٢٧
الملخص الانكليزي	A-C

المقدمة

المقدمة

تُعد مسألة الاستقرار السياسي من القضايا الأساسية التي تؤثر في تطور أي دولة، لما لها من علاقة وطيدة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي دولة الكويت، تعد عملية الاستقرار السياسي من العوامل الأساسية التي تسهم في تعزيز الديمقراطية وتعزيز مكانة البلاد على الصعيدين الإقليمي والدولي، ومن بين المؤسسات التي تؤدي دوراً محورياً في تحقيق هذا الاستقرار هي مجلس الأمة الكويتي، الذي يتولى مهام التشريع والرقابة على الحكومة، ويشكل بذلك عاملاً مهماً في صيانة التوازن بين السلطات التنفيذية والتشريعية.

إن دور مجلس الأمة في دعم الاستقرار السياسي لم يكن وليد اللحظة، بل هو نتاج تطور طويل لعمل البرلمان الكويتي، الذي تأسس منذ عام ١٩٦٢، على الرغم من النجاحات التي حققها المجلس في تعزيز العملية الديمقراطية في الكويت، إلا أن العديد من التحديات السياسية لا تزال تؤثر في فعالية أدائه وفي تأثيره المباشر على الاستقرار السياسي، إذ شكل البرلمان مساحة للتعبير عن إرادة الشعب، وتحقق من خلاله شكل من أشكال المشاركة السياسية على الرغم من التحديات التي واجهتها هذه المؤسسة في أوقات متعددة مع ذلك تبرز أهمية مجلس الأمة كأداة محورية في تحقيق الاستقرار السياسي المنشود، لاسيما بعد عام ٢٠٢٠، وهي فترة شهدت العديد من التغيرات على الساحة المحلية والإقليمية والدولية.

أولاً: أهمية البحث:

يكتسب هذا البحث أهميته من كونه يسعى إلى دراسة انعكاسات أداء مجلس الأمة الكويتي على الاستقرار السياسي في البلاد، فهو يساعد على فهم دور البرلمان في معالجة التحديات الداخلية والخارجية التي قد تؤثر على استقرار النظام السياسي في الكويت، كما يسلط الضوء على أهمية تعزيز أداء المجلس لتطوير العملية الديمقراطية وتعزيز الاستقرار السياسي، بالإضافة إلى تحسين العلاقة بين الحكومة والمجلس في ظل التحديات الراهنة.

إن تأثير نتائج البحث على الممارسات السياسية والإصلاحات البرلمانية في الكويت، فمن خلال تحليل الدور الحيوي الذي يمكن أن تؤديه المؤسسة التشريعية في عملية الاستقرار السياسي، تسهم الدراسة في تقديم توصيات عملية تهدف إلى تعزيز دور البرلمان في معالجة

التحديات السياسية والاقتصادية، كما أن تحقيق توازن بين السلطات من خلال تطوير النظام البرلماني قد يسهم في بناء استقرار سياسي مستدام، مما ينعكس بشكل إيجابي على تنمية الدولة ورفاهية مواطنيها.

ثانياً: أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أداء مجلس الامة الكويتي في تحقيق الاستقرار السياسي، وسيتم التركيز على تحقيق:

١. دراسة أداء مجلس الأمة في تعزيز الاستقرار السياسي في الكويت.
٢. تحليل العلاقة بين الأداء البرلماني ومؤشرات الاستقرار السياسي في الكويت.
٣. تحديد التحديات التي تواجه مجلس الأمة في تنفيذ دوره التشريعي والرقابي وتأثيرها على الاستقرار السياسي.
٤. معرفة مستقبل اداء مجلس الامة نحو تحقيق الاستقرار السياسي في الكويت.
٥. تقديم توصيات لتعزيز فعالية مجلس الأمة في الحفاظ على الاستقرار السياسي في الكويت.

ثالثاً: مشكلة البحث:

تكمن الإشكالية الأساسية لهذه الدراسة في التساؤل حول مدى قدرة مجلس الامة الكويتي على اداء دور فعال في تحقيق الاستقرار السياسي، وكيف يمكن للمؤسسة التشريعية أن تكون محركاً للاستقرار السياسي في ظل النظام السياسي القائم؟ ومنه تطرح الإشكالية الرئيسة التساؤلات الفرعية الآتية:

١. ماهية المؤسسة التشريعية وادوارها ووظائفها، وماهية الاستقرار السياسي والمفاهيم المقاربة وتحديات الاستقرار السياسي؟
٢. ما طبيعة النظام السياسي الكويتي وبنيته السياسية والدستورية؟
٣. ما أبرز القوى الاجتماعية المؤثرة، وما هو دور النخب والتنظيمات السياسية في النظام السياسي الكويتي؟
٤. وما هي العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على فعالية هذا الأداء؟
٥. ماهي مستويات قياس اداء مجلس الامة الكويتي نحو الاستقرار السياسي؟

٦. وما هي المشاهد المستقبلية لأداء مجلس الامة الكويتي؟

رابعاً: فرضية البحث:

تفترض الدراسة أن هناك علاقة إيجابية بين الأداء الفعال لمجلس الأمة الكويتي وبين تعزيز الاستقرار السياسي في البلاد، وأن التحديات التي يواجهها المجلس في تنفيذ دوره التشريعي والرقابي تؤثر بشكل كبير على استقرار النظام السياسي، كما تفترض الدراسة أن الإصلاحات السياسية والبرلمانية يمكن أن تؤدي دوراً هاماً في تحسين أداء المجلس وتعزيز الاستقرار السياسي في الكويت.

خامساً: منهجية البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، إذ سيتم دراسة اداء مجلس الأمة الكويتي في الحفاظ على الاستقرار السياسي، من خلال تقييم مدى تأثيره على الجوانب التشريعية والرقابية في النظام السياسي الكويتي، كما سيتم تطبيق أدوات تحليلية لفحص المؤشرات التي تؤثر في استقرار النظام السياسي في الكويت، بالإضافة الى استخدام منهج الاستشراف المستقبلي لمعرفة مستقبل اداء مجلس الامة الكويتي نحو عملية الاستقرار السياسي.

سادساً: حدود الدراسة

١. **الحدود المكانية** : دولة الكويت
٢. **الحدود الزمانية** : ٢٠٢٤-١٩٩١
٣. **الحدود العلمية (الموضوعية)** : دراسة وتحليل اداء مجلس الامة الكويتي في عملية الاستقرار السياسي.

سابعاً: هيكلية البحث

تتمثل هيكلية هذه الدراسة في أربعة فصول رئيسة، فضلاً عن مقدمة وخاتمة، تشمل جميع جوانب أداء مجلس الأمة الكويتي وأثره على الاستقرار السياسي في البلاد، إذ جاء الفصل الأول بعنوان: الإطار المفاهيمي (الاستقرار السياسي والمؤسسة التشريعية)، وتضمن المبحث

الأول: الاستقرار السياسي (المفهوم والأبعاد والمؤشرات)، أما المبحث الثاني فبحث في المؤسسة التشريعية (المفهوم والوظائف والأدوار).

أما الفصل الثاني فقط بحث في طبيعة النظام السياسي الكويتي ومؤسساته،إذ جاء المبحث الأول بعنوان: طبيعة النظام السياسي في الكويت، وجاء المبحث الثاني بعنوان : التطور المؤسسي في الكويت.

أما الفصل الثالث فقط بحث في انعكاسات أداء مجلس الأمة على الاستقرار السياسي في الكويت من خلال: آليات وتحديات عملية الاستقرار السياسي في الكويت في المبحث الأول، وتأثير الرقابة البرلمانية على الاستقرار السياسي في الكويت في المبحث الثاني.

أما الفصل الرابع فقط بحث في تقييم أداء مجلس الأمة على الاستقرار السياسي في الكويت من خلال دراسة مؤشرات أداء مجلس الأمة على الاستقرار السياسي في الكويت المبحث الأول، ودراسة مستقبل الاستقرار السياسي في الكويت في المبحث الثاني.

تم الدراسة بشكل يسمح بتحليل شامل لكل جوانب العلاقة بين أداء مجلس الأمة والاستقرار السياسي في الكويت، مع التركيز على الأبعاد التشريعية والرقابية في سبيل تقديم توصيات لتحسين الأداء السياسي والمساهمة في استقرار الدولة.